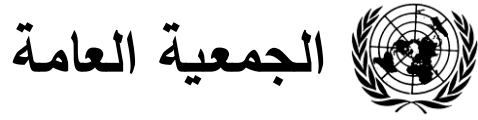


Distr.: General
30 October 2024
Arabic
Original: Spanish



مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة الثامنة والأربعون
جنيف، 20-31 كانون الثاني/يناير 2025

تقرير وطني مقدم وفقاً لقراري مجلس حقوق الإنسان 1/5
و21/16*

أنغولا

* تصدر هذه الوثيقة من دون تحرير رسمي.



الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- المقدمة ومنهجية إعداد التقرير

- 1- يشكل تعزيز وحماية حقوق الإنسان، المكرسة في الدستور، إحدى ركائز جمهورية أنغولا.
- 2- وخلال الفترة الممتدة بين عامي 2020 و2024، تحسنت حالة حقوق الإنسان، رغم استمرار بعض التحديات. ومع بداية المرحلة السياسية لولاية الرئيس جواو لورينسو، خلال الفترة 2017-2022 والفترة 2022-2027، اتخذت حقوق الإنسان بُدأً آخر وحظيت باهتمام خاص.
- 3- وأجرى الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل التابع لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تقييماً لحالة حقوق الإنسان في أنغولا، في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، واعتمد المجلس خلال دورته الثالثة والأربعين، المعقودة في آذار/مارس 2020، تقرير الفريق العامل الذي تضمن 270 توصية، قبلت منها الحكومة 259 توصية وأحاطت علماً بما عدده 11 توصية.
- 4- ويقدم هذا التقرير ردوداً على التوصيات التي قدمتها الدول إلى أنغولا، ويبين الإجراءات التي اتخذتها الحكومة تبعاً لأولوياتها، والتي تندرج في إطار خطتي التنمية الوطنية للفترة 2018-2022 وللفترة 2023-2027 واستراتيجية أنغولا الطويلة الأمد لعام 2050.
- 5- وأعدت هذا التقرير الآلية الوطنية لإعداد التقارير ومتابعة التوصيات، وهي اللجنة المشتركة بين القطاعات لإعداد التقارير الوطنية في مجال حقوق الإنسان⁽¹⁾، التي تنسق وزارة العدل وحقوق الإنسان عملها. ويقدم إليها منظمات المجتمع المدني والعون والمشورة كلما استشارتها. ويتولى مسؤولية اتخاذ القرارات المسؤولون في الوزارات والمؤسسات التي تتألف منها هذه اللجنة، التي لديها أيضاً فريق تقني.
- 6- وعُيِّمت التوصيات من خلال منشورات، وجرى التشاور بشأنها في إطار حلقات دراسية وأنشطة أخرى، شارك فيها فاعلون تابعون وغير تابعون للدولة، منهم أعضاء البرلمان وأمين المظالم⁽²⁾. ومن الأمثلة على ذلك: إصدار وتوزيع المجلدين الأول والثاني من كتاب "أنغولا في إطار الاستعراض الدوري الشامل" (2 000 نسخة)⁽³⁾؛ وعقد حلقة عمل لعرض نتائج مشاركة أنغولا في الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل⁽⁴⁾؛ وتنظيم الاتحاد اللوثري لأنغولا حلقة دراسية لفائدة المجتمع المدني؛ وعقد حلقات نقاش مع المتعاونين من مملكة النرويج، والولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي.

ثانياً- تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الجولات السابقة

- 7- نعرض في هذا الفرع نتائج تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الجولات السابقة، مع التركيز على الجولة الثالثة. وترد المعلومات في شكل مجموعات مواضيعية، مع الإشارة إلى رأي الدولة أن معظم التوصيات نُفذ أو يجري تنفيذه.

تطور الإطار القانوني والمؤسسي لحماية حقوق الإنسان

المعاهدات والالتزامات الدولية (التوصيات من 1 إلى 29 ومن 37 إلى 40)

- 8- أنغولا دولة طرف في سبع من معاهدات الأمم المتحدة الرئيسية التسع لحقوق الإنسان وفي جميع معاهدات الاتحاد الأفريقي في هذا المجال. وفي إطار تنفيذ أنغولا للتوصيات المقدمة إليها، تجدر الإشارة إلى ما يلي:

- التصديق على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة⁽⁵⁾.

- التصديق على البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام⁽⁶⁾.
- التصديق على الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري⁽⁷⁾.
- التوقيع على صك الانضمام إلى الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، ومباشرة إجراءات التصديق عليها.
- الدراسة الجارية للمعايير الواردة في الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، وفي اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها.
- الانضمام منذ عام 1976 إلى اتفاقية منظمة العمل الدولية لعام 1930 بشأن العمل الجبري، والدراسة الجارية لمسألة الانضمام إلى بروتوكول عام 2014.

9- وتكرس المادة 13 من دستور جمهورية أنغولا مبدأ إدماج أحكام الاتفاقيات الدولية التي صدقت عليها أنغولا في القانون المحلي. وبالتالي، أدمجت أحكام جميع الاتفاقيات التي صدقت عليها الدولة في القانون المحلي وتطبقها المحاكم بشكل مباشر⁽⁸⁾.

وضع أنغولا في مجلس حقوق الإنسان

- 10- تشارك أنغولا في دورات مجلس حقوق الإنسان، وكانت عضواً فيه ثلاث مرات، آخرها خلال الفترة 2018-2020. وتعددت أنغولا بإجراءات نُفذت العديد منها وتعكف على تنفيذ أخرى⁽⁹⁾.
- 11- ولا تزال أنغولا ملتزمة بالتعاون الدائم مع الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، مع كفالة الاستجابة لطلبات زيارات المقررين الخاصين وتعزيز التزامها بالشفافية وحماية حقوق الإنسان. ومن الأمثلة على ذلك:

- زيارة مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين (2016).
- زيارة المقررة الخاصة المعنية بالقضاء على التمييز ضد الأشخاص المصابين بالجذام وأفراد أسرهم (2022).
- زيارة الخبيرة المستقلة المعنية بآثار الديون الخارجية (2024).
- زيارة اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، بقيادة رئيسها (2024).
- من الزيارات المقررة زيارة الخبيرة المستقلة المعنية بتمتع الأشخاص ذوي المهق بحقوق الإنسان، وزيارة الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي.

12- وتتعاون أنغولا مع وكالات الأمم المتحدة الموجودة في البلد والبالغ عددها 17 وكالة من أجل دعم الحكومة في تحقيق أهداف خطة عام 2030.

13- وفي شباط/فبراير 2024، أطلقت أنغولا والأمم المتحدة إطاراً للتعاون في مجال التنمية المستدامة.

الإطار القانوني (التوصيات من 30 إلى 36، و41، و42، و47)

14- اعتمدت، خلال الفترة المشمولة بهذه الجولة من الاستعراض، قوانين وسياسات شتى في مجال حقوق الإنسان، تجدر الإشارة ضمنها إلى الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان وخطة العمل ذات الصلة (المرسوم الرئاسي رقم 20/100، الصادر في 14 نيسان/أبريل). ونُفذ حتى الآن أكثر من 80 في المائة من الإجراءات المقررة.

15- وتتص الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان على إنشاء آليات للرصد من أجل ضمان التنفيذ الفعال لمبادئها التوجيهية وأهدافها، منها اللجنة المشتركة بين القطاعات لإعداد التقارير الوطنية في مجال حقوق الإنسان، واللجان المحلية لحقوق الإنسان.

16- وتجدر الإشارة إلى السياسات العامة والخطط الاستراتيجية التالية:

(أ) خطة العمل الوطنية للقضاء على عمل الأطفال (2021-2025)⁽¹⁰⁾ وللجنة المنشأة لمتابعة تنفيذها.

(ب) خطة التنمية الوطنية للفترة 2023-2027⁽¹¹⁾، التي تتص في محورها الأول على توطيد السلام وبناء دولة ديمقراطية قائمة على سيادة القانون، ومواصلة إصلاح هيكل الدولة، ونظام العدالة، والإدارة العامة، وتعزيز التواصل الاجتماعي وحرية التعبير ومنظمات المجتمع المدني.

(ج) لجنة إصلاح نظام العدالة والقانون⁽¹²⁾، التي تدعم، في إطار إصلاح مؤسسات الدولة، عملية تنفيذ الهيكل التنظيمي الجديد للجهاز القضائي، وتكفل تنسيق مختلف إجراءات البرامج القطاعية المتصلة بعملية الإصلاح، وكذلك استمرارية عملية وضع قوانين تتوافق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

17- وفي إطار هذا الإصلاح، اعتُمدت قوانين شتى، منها:

(أ) القانون رقم 22/29، الصادر في 29 آب/أغسطس، بشأن تنظيم محاكم القضاء العادي وسير عملها.

(ب) القانون رقم 20/38، الصادر في 11 تشرين الثاني/نوفمبر، الذي اعتُمد بموجبه قانون العقوبات الأنغولي.

(ج) القانون رقم 20/39، الصادر في 11 تشرين الثاني/نوفمبر، الذي اعتُمد بموجبه قانون الإجراءات الجنائية الأنغولي.

(د) القانون رقم 24/12، الصادر في 4 تموز/يوليه، بشأن تعديل قانون منع ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل.

(هـ) القانون التنظيمي الأساسي للشرطة الوطنية وسير عملها رقم 20/6، الصادر في 24 آذار/مارس.

(و) القانون رقم 20/27، الصادر في 20 تموز/يوليه، بشأن مكتب أمين المظالم.

(ز) القانون رقم 20/29، الصادر في 28 تموز/يوليه، بشأن النظام الأساسي لمكتب أمين المظالم.

(ح) القانون العام للعمل رقم 23/12، الصادر في 27 كانون الأول/ديسمبر.

(ط) قانون إجراءات العمل رقم 24/2، الصادر في 19 آذار/مارس.

(ي) القانون رقم 22/35، الصادر في 24 كانون الأول/ديسمبر، بشأن العفو الكلي والعفو الجزئي.

(ك) القانون رقم 22/13، الصادر في 25 أيار/مايو، بشأن الاستيلاء على الملك العام.

(ل) القانون الأساسي للوظيفة العامة رقم 22/26، الصادر في 22 آب/أغسطس.

(م) قانون الإجراءات والمنازعات الإدارية رقم 22/31، الصادر في 30 آب/أغسطس.

الإطار المؤسسي (التوصيات من 43 إلى 61)

الآلية الوطنية لإعداد التقارير ومتابعة التوصيات

- 18- كما ذكر أعلاه (الفقرة 5)، لدى أنغولا آلية وطنية لإعداد التقارير ومتابعة التوصيات، هي اللجنة المشتركة بين القطاعات لإعداد التقارير الوطنية في مجال حقوق الإنسان.
- 19- وتنتمي هذه الآلية الوطنية النشطة للغاية إلى مجموعة الأصدقاء المعنية بالآليات الوطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة، وتشارك في تدريب الآليات الأفريقية وآليات الأمم المتحدة.

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان

- 20- أنشئ، منذ عام 2015، مكتب أمين المظالم الذي يمثل جزئياً لمبادئ باريس المتعلقة بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وبخاصة من حيث استقلاله. وقد أنشئ بموجب قانون اعتمده الجمعية الوطنية، ويتمتع بضمانات وولاية دستورية، وهو في طور الاعتماد من قبل التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

- 21- وبموجب دستور جمهورية أنغولا⁽¹³⁾، يعتبر مكتب أمين المظالم كياناً عاماً مستقلاً، هدفه الدفاع عن الحقوق والحريات والضمانات الأساسية المكفولة للمواطنين، سعياً إلى كفالة العدالة ومشروعية إجراءات الإدارة العامة، من خلال قنوات غير رسمية. ويتمتع بالاستقلال الإداري والمالي ولديه مقر خاص.

- 22- وجرت مراجعة القانون المتعلق بالنظام الأساسي لمكتب أمين المظالم (القانون رقم 20/29، الصادر في 28 تموز/يوليه) وقانون مكتب أمين المظالم (القانون رقم 20/27، الصادر في 20 تموز/يوليه)، مما أتاح إمكانية زيادة عدد موظفيه، من خلال امتحانات تنافسية عامة، وبالتالي تسريع وتيرة معالجة شكاوى المواطنين ومطالباتهم.

- 23- ولدى مكتب أمين المظالم دوائر في عشر مقاطعات (من أصل 18 مقاطعة)، حيث صارت دوائره موجودة في أربع مقاطعات أخرى بالمقارنة مع الفترة المشمولة بالجولة السابقة. وأتاحت هذه الدوائر إمكانية تقريب خدمات مكتب أمين المظالم من المواطنين، حيث ارتفع عدد الشكاوى التي عالجها من 400 شكوى في عام 2020 إلى 7 386 في عام 2023⁽¹⁴⁾. وتقارير هذا المكتب علنية⁽¹⁵⁾.

- 24- أما بخصوص موارده البشرية، فلديه حالياً 156 موظفاً. وتدرج ميزانيته في إطار الميزانية العامة للدولة، ويديرها بشكل مستقل.

- 25- ويحظى مكتب أمين المظالم بدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنفيذ مختلف إجراءاته، ومواءمة آلياته مع مبادئ باريس، والسعي إلى الحصول على الاعتماد كمؤسسة وطنية لحقوق الإنسان.

ثالثاً- تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: المسائل الشاملة لعدة قطاعات

ألف- التدابير الرامية إلى كفالة المساواة وعدم التمييز (التوصيات من 62 إلى 71)

- 26- تحترم جميع التشريعات في أنغولا مبدأ المساواة وعدم التمييز المنصوص عليه في المادة 23 من دستورها. ولا تمنع الدولة التمييز فحسب، بل تحظر تماماً كل أشكاله.

- 27- ولتعزيز هذا المبدأ، تعاقب المادة 212 من قانون العقوبات الأنغولي بالسجن مدة تصل إلى سنتين كل من يرتكب أفعال التمييز على أساس العرق، أو اللون، أو الأصل الإثني، أو المولد، أو نوع الجنس، أو الميل الجنسي، أو المرض، أو الإعاقة البدنية أو النفسية، أو المعتقد أو الدين، أو الآراء السياسية أو الأيديولوجية، أو الوضع الاجتماعي أو الأصل الاجتماعي، أو أي شكل آخر من أشكال التمييز.

- 28- وأبلغ عن حالات من ممارسة التمييز وجرت محاكمة الجناة على هذا الأساس⁽¹⁶⁾.
- 29- وتشارك أنغولا، منذ عام 2021، في حملة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "نحن ننتمي"، ونظمت أنشطة شتى بالتعاون مع أفراد مجتمع الميم الموسع وغيرهم من الفئات السكانية الرئيسية.
- 30- وثمة منظمات للمجتمع المدني معترف بها تمثل مجتمع الميم الموسع.
- 31- وشاركت الشرطة الوطنية في أنشطة تدريبية نظمها لفائدة أفرادها منظمات المجتمع المدني التي تمثل مجتمع الميم الموسع لتعزيز احترامهم حقوق أفرادهم.

باء - الحق في التنمية، والبيئة، والأعمال التجارية وحقوق الإنسان (التوصيات من 72 إلى 85)

32- نظمت وزارة العدل وحقوق الإنسان، بالتعاون مع مملكة النرويج وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أنشطة وملتقيات شتى للتفكير في إنشاء آليات معنية بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، تتماشى مع مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

33- ويقع على الشركات الصناعية في أنغولا، في إطار خطة المسؤولية الاجتماعية، التزام بتهيئة الظروف المعيشية الملائمة للسكان الذين يعيشون في المناطق الصناعية، من خلال بناء المساكن، والمستشفيات، والمدارس، ودور الحضانة، وغيرها. كما يجب عليها تقييم الأثر البيئي لأنشطتها بمشاركة المجتمعات المحلية. وتجدر الإشارة إلى التشريعات التالية:

(أ) المادة 75 من دستور جمهورية أنغولا.

(ب) قانون التعدين: تؤكد المادة 16 منه (حقوق المجتمعات المحلية) ضرورة أن تراعي شركات التعدين على الدوام في سياساتها عادات المجتمعات المحلية في مناطق أنشطتها وأن تساهم في تنميتها الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

(ج) المرسوم الرئاسي رقم 20/117، الصادر في 22 نيسان/أبريل، الذي ينقح إجراءات منح الرخص وتقييم الأثر البيئي، التي يجب على جميع الكيانات الالتزام بها.

(د) القانون الأساسي للبيئة رقم 98/5، الصادر في 19 حزيران/يونيه.

(هـ) قانون العقوبات الأنغولي، الذي يتضمن جريمة الإضرار بالبيئة (المادة 282).

34- أما بخصوص إزالة الألغام، فقد جرت تعبئة موارد مهمة بغرض تطهير حقول الألغام المتبقية البالغ عددها 1 220 حقلاً بحلول عام 2025، وفقاً للالتزامات الدولية. وتأتت نسبة 70 في المائة من هذه الموارد من الميزانية العامة للدولة و30 في المائة من برامج التعاون الدولي.

35- وأفضت عمليات مكثفة من التحقق من وجود الألغام وإزالتها نَقْدَها المعهد الوطني لإزالة الألغام بالتعاون مع منظمات غير حكومية، مثل منظمة هالو ترست ومنظمة سيديتا، ومع أفراد القوات المسلحة الأنغولية وشرطة الحدود، إلى إزالة أكثر من خمسة ملايين قطعة من الذخائر المتفجرة.

رابعاً- الحقوق المدنية والسياسية

ألف- حق الفرد في الحياة وفي الحرية والأمان على شخصه (التوصيات من 86 إلى 100)

تنظيم حمل السلاح واستخدامه

36- ثمة إطار قانوني وطني ينظم حمل الأسلحة النارية واستخدامها، يتمثل تحديداً في القرار رقم 08/10، الصادر في 16 أيار/مايو، بشأن حملة نزع الأسلحة الموجودة بحوزة المواطنين بصفة غير قانونية؛ والأمر المشترك رقم 89/15، الصادر في 24 حزيران/يونيه، الذي ينظم استخدام وحمل الأسلحة بالنسبة لأفراد القوات المسلحة وأجهزة الأمن الداخلي.

37- وأنشئت اللجنة الوطنية لنزع سلاح السكان المدنيين، التي تتسق ووزارة الداخلية عملها. ومنذ بدئها عملها في عام 2008 حتى الآن، جرى طوعاً تسليم 111 889 سلاحاً نارياً، و69 024 مخزناً للذخائر، و767 111 ذخيرة، و161 891 قذيفة.

مناهضة التعذيب والاحتجاز التعسفي، وكفالة المساءلة

38- تستنكر أنغولا وتحظر أفعال التعذيب أو المعاملة اللاإنسانية والمهينة بجميع أشكالها، سواء ارتكبتها أفراد قوات الأمن أو غيرهم من موظفي الدولة أو من المواطنين.

39- وتحظر المادة 60 من دستور جمهورية أنغولا التعذيب وضروب المعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة، وتتص على ذلك بالتالي كل القوانين المتعلقة بمعاملة البشر. وعلاوة على ذلك، تعرّف المادة 370 من قانون العقوبات التعذيب على نحو يتماشى مع اتفاقية مناهضة التعذيب التي صدقت عليها أنغولا⁽¹⁷⁾.

40- وتتص المادة 63 من الدستور على حقوق المحتجزين والسجناء، وتتعلق المادة 64 بظروف احتجازهم، والمادة 67 بضمانات الإجراءات الجنائية. ويتناول القانون رقم 08/8، أي قانون السجون، الصادر في 29 آب/أغسطس، هذه الحقوق والضمانات. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة أيضاً إلى النظام التأديبي لموظفي السجون⁽¹⁸⁾، الذي يتماشى مع المعايير الدولية.

41- وبالتالي، لا يجوز لأفراد هيئات الشرطة الوطنية وموظفي دائرة السجون أن يمارسوا، أثناء أداء مهامهم، التعذيب على الأشخاص المحتجزين أو المسلوبين الحرية في السجون أو مراكز الاحتجاز. ويشكل عملهم كموظفين في هذه الهيئات ظرفاً مشدداً يجعل عقوبتهم أشد قسوة (قانون العقوبات الأنغولي).

42- أما بخصوص الادعاءات المتعلقة بارتكاب قوات الأمن أفعال التعذيب أو الاحتجاز التعسفي أو أي شكل آخر من انتهاك الحقوق الأساسية، فثمة آليات للإبلاغ عن مرتكبيها ومساءلتهم.

43- ولدى دائرة التحقيقات الجنائية إدارة للتحقيقات والشكاوى تابعة لمكتب المدعي العام للجمهورية، تعالج القضايا المتعلقة بالسلوك غير اللائق لأفراد الشرطة الوطنية وغيرها من الهيئات الذين يرتكبون، أثناء أداء مهامهم، تجاوزات وانتهاكات لحقوق المواطنين.

44- كما تضطلع الإدارة الوطنية للتحقيقات والملاحقات الجنائية، التابعة لمكتب المدعي العام، بمهمة التحقيق في هذه التجاوزات، وبخاصة عندما يتعلق الأمر ببيئات رفيعة المستوى.

45- وسجلت الشرطة الوطنية 79 حالة في عام 2017، و186 حالة في عام 2018، وسبع حالات في عام 2019، وطبقت على الجناة من أفرادها عقوبات تأديبية وجنائية مناسبة، تراوحت بين عقوبة السجن، والطرده من هيئة الشرطة، أو خفض الرتبة، أو فرض غرامة مالية.

- 46- وشهد عام 2020 جائحة كوفيد-19، وأعلنت أنغولا، على غرار معظم البلدان، حالة الطوارئ⁽¹⁹⁾ لمدة 60 يوماً. وسُجّلت خلال هذه الفترة حالات من الاستخدام المفرط للقوة، عبارة عن أفعال فردية خضع مرتكبوها للمساءلة، بلغ عددها بالتحديد 185 حالة، خضع المعنويون في 157 منها للتحقيق، طُبقت في 28 منها عقوبات تأديبية، وأُحيلت 10 منها إلى الشرطة القضائية العسكرية و9 إلى دائرة التحقيق الجنائي.
- 47- وطُرد من هيئة الشرطة الوطنية 46 فرداً في عام 2023، و32 خلال النصف الأول من عام 2024.
- 48- ولا توجد أي تقارير عن أي حالات من الاحتجاز التعسفي. ولدى الإبلاغ عن حالة ما و/أو الاشتباه في وجودها، تُجرى تحقيقات ذات مصداقية. وثمة هيئتان للتدخل المباشر من أجل إعادة إقرار الشرعية في الحالات التي يثبت فيها هذا النوع من الاحتجاز، هما: النيابة العامة وقاضي الضمانات الإجرائية اللذان تشمل مهامهما كفالة حماية الحقوق والضمانات الأساسية للمحتجزين، وبالتالي منع حالات الاحتجاز التعسفي (المادتان 313 و315 من قانون العقوبات).
- 49- وفيما يتعلق بتدريب أفراد قوات الشرطة وتوعيتهم، يُدرج المعهد الوطني للعلوم الجنائية، وهو مركز للتدريب تابع للشرطة الوطنية، مادة حقوق الإنسان في مناهجه الدراسية. وفي إطار مذكرة التعاون بين وزارة العدل وحقوق الإنسان ووزارة الداخلية والشرطة الوطنية، جرى، خلال الفترة الممتدة بين عامي 2018 و2023، تنظيم 18 دورة تدريبية للمدربين، شارك فيها أكثر من 2 300 فرد من أفراد الشرطة، كُروا بدورهم هذه الدورات التدريبية على صعيد المقاطعات، وشارك فيها أكثر من 7 000 فرد. وتناولت هذه الدورات التدريبية مسألة استخدام القوة من جانب أفراد قوات الأمن، ومبادئ روبن آيلند.

ظروف الاحتجاز في السجون

- 50- يبلغ معدل اكتظاظ السجون 3 في المائة. وعدد السجون العاملة 42 سجوناً، تبلغ طاقتها الاستيعابية 20 972 نزيلاً. ويوجد في جميع السجون جناح للنساء، ومستشفى ومركز لعلاج الأمراض النفسية. وتوفر كل المراكز خدمات طبية، منها خدمات العلاج النفسي.
- 51- وتحسنت ظروف الاحتجاز بتوسيع شبكة السجون وتوفير التدريب المستمر لموظفيها بشأن قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا)، وقواعد بانكوك، وغيرها.
- 52- ولدى الشرطة الوطنية نظام تأديبي للموظفين وقانون أساسي، يحدد العقوبات التأديبية المنطبقة تبعاً للمخالفات المرتكبة، فضلاً عن قانون الجرائم العسكرية. وتتوافق كل هذه القوانين مع المعايير الدولية.
- 53- وبالإضافة إلى ذلك، ينص القانون رقم 15/25، الصادر في 18 أيلول/سبتمبر، أي قانون التدابير الاحترازية في القضايا الجنائية، على تدابير غير احتجازية (مثل الإقامة الجبرية، والإفراج بضمان الهوية ومحل الإقامة، وغير ذلك)، تتيح إمكانية الإفراج عن المتهمين مع إبقائهم تحت المراقبة، وتُحول دون زيادة عدد نزلاء السجون. وعلاوة على ذلك، اعتُمد قانون العفو الكلي والعفو الجزئي في عام 2022، وأُفرج عن أكثر من 1 000 سجين.
- 54- ولمراقبة ورصد الحالات المحتملة من الحبس الاحتياطي المفرط، أنشئت لجنة لدراسة كل قضية على حدة، يرأسها رئيس الدائرة الجنائية بالمحكمة العليا وتتألف من مكتب المدعي العام بالدائرة الجنائية في المحكمة العليا، وأمانة الدولة لحقوق الإنسان والمواطنة، ومكتب أمين المظالم، ونقابة المحامين الأنغولية، ودائرة السجون.
- 55- وتتخذ دائرة السجون مجموعة من التدابير لتيسير التواصل والتفاعل بين إدارة السجن والسجين والمجتمع/الأسرة، منها ما يلي: كفالة حق النزلاء في تلقي زيارات أفراد أسرهم، والهيئات الدينية، ومنظمات المجتمع المدني؛ والحق في الاتصال بمحامٍ وبفريق خدمات السجون. وفي سياق جائحة كوفيد-19، أُطلق مشروع "قاعة الزيارات الافتراضية"، الذي يكفل لنزلاء السجون إمكانية التواصل مع أسرهم ومحاميهم عبر الإنترنت.

56- ويعتبر قانون السجون زيارات القضاة، والنيابة العامة، وأمين المظالم، وأمانة الدولة لحقوق الإنسان والمواطنة، ومنظمات المجتمع المدني للسجون آليات للرصد والمراقبة والتحقق من مدى الامتثال للقوانين المتعلقة بحقوق المحتجزين.

باء - إقامة العدل، والإفلات من العقاب، وسيادة القانون (التوصيات من 101 إلى 115)

إصلاح نظام العدالة وتعزيزه

57- يتواصل العمل من أجل تسريع وتيرة خدمات العدالة وجعلها أكثر فعالية وقرباً من المواطنين. وكما ذكر أعلاه، يستمر إحراز التقدم في عملية الإصلاح القضائي، وجرى تحديث لجنة تعزيز العدالة والقانون، التي تتسق وزارة العدل وحقوق الإنسان عملها. وفيما يلي بعض النتائج المحرزة:

(أ) اعتماد القانون رقم 22/29، الصادر في 29 آب/أغسطس، الذي يحدد مبادئ وقواعد تنظيم محاكم القضاء العادي وسير عملها، وقانون محاكم الاستئناف، فضلاً عن تنقيح النظام الأساسي لقضاة المحاكم وقضاة النيابة العامة.

(ب) إنشاء 39 محكمة محلية لتحل محل محاكم المقاطعات والبلديات.

(ج) إنشاء ثلاث محاكم استئناف أو محاكم الدرجة الثانية (لواندا، وبنغويلا، وويلا).

(د) إنشاء دائرة الشؤون التجارية والملكية الفكرية والصناعية، التي باشرت عملها منذ كانون الثاني/يناير 2021.

(هـ) زيادة عدد قضاة المحاكم (772 قاضياً، أي بزيادة 441 قاضياً بالمقارنة مع عام 2019)، وقضاة النيابة العامة (790 قاضياً، أي بزيادة 386 قاضياً بالمقارنة مع عام 2019)، وعدد المحامين المسجلين في نقابة المحامين وعدد المحامين المتدربين (حوالي 12 000 محام).

58- ولتعزيز حق الفئات الضعيفة، ومنها النساء، في اللجوء إلى العدالة، ينص دستور جمهورية أنغولا على خدمة المساعدة القضائية المجانية، التي ينظمها قانون المساعدة القضائية رقم 95/15، الصادر في 24 كانون الثاني/يناير، والتي تقدمها نقابة المحامين وتمولها الدولة. وعلى سبيل المثال، استفاد من هذه الخدمة حوالي 15 000 شخص خلال الفترة الممتدة بين عامي 2019 و2021.

59- ومنذ عام 2014، أنشئت مراكز التسوية الودية للمنازعات⁽²⁰⁾، التي تضم محامين ومحامين متدربين، يقدمون المعلومات ويُسدون المشورة القانونية بهذا الخصوص. وبالإضافة إلى ذلك، يسري قانون التحكيم الطوعي وقانون الوساطة لتسوية المنازعات⁽²¹⁾.

60- ويعكف مكتب المدعي العام على إعداد مشروع قانون تنظيمي ونظام أساسي جديدين للنيابة العامة، ويعتزم إنشاء مديرية وطنية لمراقبة مدى دستورية القوانين وحماية حقوق الإنسان.

61- ويتلقى القضاة والمدعون العامون التدريب، بما في ذلك في مجال حقوق الإنسان، في المعهد الوطني للدراسات القضائية، الذي تنظم امتحانات تنافسية للالتحاق به.

قضاء الأحداث

62- سن المسؤولية الجنائية هو 16 سنة (المادة 17 من قانون العقوبات الأنغولي). ويقضي القاصرون الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و18 سنة عقوباتهم في السجون، ولكن في زنازات منفصلة عن تلك المخصصة للبالغين.

63- ويخضع من نقل أعمارهم عن 16 سنة لقضاء الأحداث، ولا يجوز أن تُتخذ في حقهم سوى تدابير للرعاية أو التهذيب أو الإصلاح، باعتبارهم قاصرين مخالفين للقانون. وفي الحالات التي يكون فيها هؤلاء القاصرون ضحايا، ينطبق القانون الخاص لقضاء الأحداث.

64- وفي عام 2023، افتتحت ثلاثة مراكز متكاملة لرعاية القاصرين والمراهقين، في إطار مشروع تعاوني بين اليونيسف والاتحاد الأوروبي ووزارة العدل وحقوق الإنسان. وعدد هذه المراكز حالياً خمسة، توجد في المقاطعات التالية: لواندا، ومالانجي، وموشيكو، وويلا، وكوانزا سول. وبالإضافة إلى ذلك، أُعيد تفعيل اللجان الوصية على القاصرين في جميع المقاطعات.

مكافحة الفساد

65- تشكل مكافحة الفساد إحدى الأولويات الرئيسية لخطة الحكومة منذ عام 2017. ولهذا الغرض، اعتمدت قوانين ذات صلة، منها قانون النزاهة العامة؛ وقانون إعادة الإلزامية للموارد المالية والمصادرة الموسعة للممتلكات؛ والقانون المتعلق بالجرائم التي يرتكبها كبار المسؤولين؛ وقانون الملك العام؛ ومجموعة قواعد الشفافية في وضع الميزانية العامة للدولة وإدارتها ومراقبتها؛ والقانون المنقح المتعلق بديوان المحاسبة وبالمفتشية العامة للدولة؛ والقواعد السنوية لتنفيذ الميزانية العامة للدولة؛ والنظام القانوني لمسؤولية الدولة وغيرها من الكيانات العامة؛ وقانون المشتريات؛ وقانون مكافحة غسل الأموال، في جملة قوانين أخرى.

66- وعلى الصعيد المؤسسي، اعتمدت الاستراتيجية الوطنية لمنع الفساد وقمعه للفترة 2024-2027⁽²²⁾ بعدما انتهت عملية تنفيذ الخطة الاستراتيجية لمنع الفساد ومكافحته للفترة 2018-2022، التي نسقتها المديرية الوطنية لمنع الفساد ومكافحته ومجلس استرداد الموجودات، وكلاهما تابعان لمكتب المدعي العام. وجرى تعزيز آليات التحريات والتحقيقات الجنائية التابعة لدائرة التحقيق الجنائي وللشرطة الوطنية. كما ضاعفت المفتشية العامة لإدارة الدولة وديوان المحاسبة إجراء اتهامهما لمراجعة المالية العامة والحسابات العامة، في نطاق اختصاصهما، لكشف الأنشطة غير القانونية. وبالإضافة إلى ذلك، أنشئت لجنة مكافحة الفساد التي تضم وحدة الاستخبارات المالية.

67- وخلال الفترة الممتدة بين عامي 2017 و2022، بوشرت 2 511 قضية متعلقة بجرائم الاختلاس، وغسل الأموال، والفساد، وتوظيف الأموال في أعمال تجارية بصفة غير قانونية، وغيرها من الجرائم المالية التي يتورط فيها الموظفون العموميون وغيرهم. ومن هذه القضايا، توجد 2 037 قضية في مرحلة التحقيق الأولي، وأحيلت بالفعل 474 قضية إلى المحاكم، وصدرت أحكام بالإدانة في 40 منها.

68- وفيما يتعلق بإقرارات الذمة المالية للموظفين العموميين وغيرهم من الأشخاص الملزمين قانوناً بتقديمها، تلقى مكتب المدعي العام 3 645 إقراراً خلال الفترة الممتدة بين عامي 2017 و2022.

69- ومنذ عام 2019 حتى الآن، استرجعت الدائرة الوطنية لاسترداد الموجودات أكثر من 7 ملايين دولار نقداً، وأسهماً، وأصولاً ثابتة، وأصولاً منقولة. وتجدر الإشارة إلى أن مكتب المدعي العام حصل، في عام 2023، على الجائزة الدولية لاسترداد الموجودات، باعتبار أنغولا الدولة التي استردت أكبر عدد من الموجودات.

70- ولتحسين مستوى الخدمات المقدمة إلى المواطنين، أنشأت وزارة العدل وحقوق الإنسان خط اتصال مباشراً لأغراض منها تلقي الشكاوى المتعلقة بأفعال الفساد التي يرتكبها الموظفون العموميون أثناء أداء مهامهم.

جيم - الحريات الأساسية والمشاركة في الحياة العامة والسياسية (التوصيات من 117 إلى 132)

حرية الدين

71- جرى تنقيح قوانين شتى أبرزها القانون رقم 19/12، الصادر في 14 أيار/مايو، بشأن حرية الدين والعبادة، ولوائحه التنظيمية (المرسوم الرئاسي رقم 20/51، الصادر في 28 شباط/فبراير)، واعتماد النظام الأساسي للمعهد الوطني للشؤون الدينية (المرسوم الرئاسي رقم 19/237، الصادر في 29 تموز/يوليه).

72- وتكفل أنغولا الحماية للطوائف الدينية ولا تتسامح مع أي شكل من أشكال التمييز على أساس الدين أو المعتقد.

73- وتوجد في أنغولا طوائف دينية مسجلة وفقاً لإجراءات قانونية. وعدد الطوائف المعترف بها حالياً هو 85 طائفة، اعترف بأربع منها في عام 2022 وبخمس في عام 2024.

حرية التعبير

74- تكرر المادتان 40 و44 من دستور جمهورية أنغولا حرية التعبير وحرية الإعلام والصحافة، وفقاً لمعايير حقوق الإنسان.

75- ويجري حالياً تنقيح مجموعة القوانين المتعلقة بالصحافة التي اعتمدت في عام 2017. وكننتيجة لذلك، اعتمدت بالفعل قوانين جديدة، منها القانون رقم 22/17، الصادر في 6 تموز/يوليه، الذي يعدل قانون الصحافة.

76- والمجلس الإداري للهيئة الأنغولية التنظيمية لوسائل الإعلام هيئة مستقلة وقائمة بذاتها ترصد أعمال الحق في حرية التعبير والإعلام والصحافة وتصدر أحكاماً بشأن سلوك وسائل الإعلام.

77- كما توجد في أنغولا لجنة أخلاقيات الصحافة واعتماد الصحفيين. ويبلغ عدد الصحفيين المسجلين حالياً 3 275 صحفياً (620 منهم ذكور و655 إناث).

78- ويكفل قانون العقوبات الأنغولي إمكانية فرض غرامة مالية عوض عقوبة السجن في الحالات التي يترتب فيها على ممارسة حرية التعبير مساس بشرف مواطن أو سمعته أو صورته. ويعني ذلك أنه يعزز حماية شرف المواطن وسمعته وصورته.

79- ولم تسجل في أنغولا خلال السنوات الأخيرة أي حالة احتجاز صحفيين بسبب ممارسة حقهم في حرية التعبير، ولا أي وفيات لصحفيين أثناء ممارسة مهنتهم. أما بخصوص ما أبلغ عنه من حالات احتجاز صحفيين، فقد انتهت كلها إما بتبرئتهم أو تمتيعهم بالإفراج المشروط.

80- وزاد عدد وسائل الإعلام: 248 صحيفة، و468 مجلة، و161 نشرة إخبارية، و17 موقعاً إلكترونياً/بوابة إلكترونية، و47 إذاعة، وأربع قنوات تلفزيونية تقليدية وقناة تلفزيونية واحدة على شبكة الإنترنت، ووكالة أنباء واحدة، و48 شركة إعلامية، وثلاثة موزعين.

حرية التجمع والتظاهر

81- حرية التجمع والتظاهر مكرسة في الدستور (المادة 47) وفي القانون رقم 91/16، الصادر في 11 أيار/مايو، بشأن الحق في التجمع والتظاهر. ويجوز للمواطنين التظاهر بحرية، شريطة ألا تنتهك أنشطتهم حقوق الآخرين وأن تكون سلمية وتراعي النظام العام، وفقاً لمبادئ حقوق الإنسان. وينظم المواطنون مظاهرات عديدة للتعبير عن شواغلهم وآرائهم بحرية.

- 82- وعلى سبيل المثال، نُظمت 803 مظاهرات⁽²³⁾ خلال الفترة الممتدة بين عامي 2018 و2023، واكبتها الشرطة الوطنية كلُّها بطريقة سلمية. ولواندا هي المقاطعة التي يُسجَل فيها أكبر عدد من المظاهرات.
- 83- وفي حالات الاستخدام المفرط للقوة، يخضع أفراد الشرطة للمساءلة (انظر الفقرات من 45 إلى 47).
- 84- وتجدر الإشارة إلى احتمال الخلط بين المظاهرات وأعمال الشغب، مثل أفعال التخريب والعنف التي ارتكبتها على وجه الخصوص مواطنون في مقاطعات لواندا، وكابيندا، ولواندا نورتي، ولواندا سول، ووامبو. وفي هذه الحالات، تباشر إجراءات جنائية ومحاكمات أمام المحاكم.

حرية تكوين الجمعيات

- 85- حرية تكوين الجمعيات حقٌّ تكفله أحكام الدستور (المادة 48) وقانون الجمعيات الخاصة ولوائحه التنظيمية، التي تحدد إجراءات تكوين الجمعيات. وفي عام 2021، اعتمد النظام الأساسي للمنفعة العامة (المرسوم الرئاسي رقم 21/138)، الذي تُخصَّص بموجبه أموال عامة للجمعيات التي تمارس أنشطة ذات صلة.
- 86- وفي أيار/مايو 2023، اعتمد البرلمان، بصفة عامة، مقترح قانون النظام الأساسي للمنظمات غير الحكومية، الذي يتماشى مع المبادئ التوجيهية بشأن حرية تكوين الجمعيات والتجمع في أفريقيا ومع قواعد وتوصيات المؤسسات المالية بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال المنظمات غير الربحية.
- 87- وزاد عدد الجمعيات المسجلة، حيث ارتفع من 620 جمعية في عام 2020 إلى 1 076 في الوقت الحالي⁽²⁴⁾.

الحوار مع المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان

- 88- يتمتع المدافعون عن حقوق الإنسان بحماية القانون. والحوار والتعاون مع المجتمع المدني مفتوحان ودائمان. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن أحد الأهداف الرئيسية للاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان يمثل في تعزيز الحوار مع المجتمع المدني الذي يعتبر شريكاً رئيسياً. وعلى سبيل المثال، أيدت أنغولا قرار مجلس حقوق الإنسان المتعلق بدعم المدافعين عن حقوق الإنسان البيئية.
- 89- وتعتمد السلطة التنفيذية نظماً للحوار والتشاور مع منظمات المجتمع المدني: فلدى المجتمع المدني ممثلون في مجلس الجمهورية، الذي يعتبر هيئة استشارية لرئيس الجمهورية، وفي مجالس التشاور والحوار الاجتماعي؛ وينظم رئيس الجمهورية لقاءات مع منظمات المجتمع المدني خلال زيارته للمقاطعات؛ وتتظَّم مننديات لفائدة المجتمع المدني بشأن حقوق الإنسان (سنة مننديات منذ عام 2016)، مع متابعة التوصيات المنبثقة عنها؛ وتقوم أمانة الدولة لحقوق الإنسان والمواطنة بزيارات إلى مقار مختلف منظمات المجتمع المدني وتتجاوز معها بشكل دائم؛ وتُعتبر منظمات المجتمع المدني، على صعيد المقاطعات، أعضاء في اللجان المحلية لحقوق الإنسان؛ ولدى مختلف الوزارات جهات شريكة من منظمات المجتمع المدني تُجري معها حواراً دائماً ومشاورات عامة بشأن مختلف السياسات؛ وأضفي الطابع المؤسسي على الميزانية التشاركية⁽²⁵⁾ والميزانية المراعية للاعتبارات الجنسانية؛ ويشارك ممثلو مختلف منظمات المجتمع المدني في الدورات التدريبية التي تنظمها وزارة العدل وحقوق الإنسان على الصعيدين الوطني والدولي.

دال - حظر جميع أشكال الرق والاتجار بالبشر (التوصيات من 133 إلى 143)

- 90- الاتجار بالبشر وأي شكل من أشكال الاستغلال أو الرق ممارسات محظورة دستورياً (المادة 12). ولدى أنغولا مجموعة واسعة من التشريعات والسياسات العامة في هذا الصدد، منها ما يلي:
- (أ) الأحكام العديدة الواردة في قانون العقوبات الأنغولي بشأن الاتجار بالبشر، التي تحدد جرائم شتى في هذا المجال بغرض حماية الأشخاص، ومنها جريمة الاتجار بالأشخاص، التي تُعرّفها المادة 178.
- (ب) خطة العمل الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر⁽²⁶⁾، المعتمدة في شباط/فبراير 2020.
- (ج) خطة العمل الوطنية للقضاء على عمل الأطفال في أنغولا للفترة 2021-2025، المعتمدة في عام 2021.
- (د) الهياكل التنظيمية والإجراءات الموحدة لرعاية الأطفال ضحايا العنف (2021)⁽²⁷⁾.
- (هـ) الآلية المرجعية الوطنية ونظم التشغيل الموحدة⁽²⁸⁾.
- 91- المؤسسة الرئيسية المسؤولة عن مكافحة الاتجار بالبشر هي اللجنة المشتركة بين الوزارات لمكافحة الاتجار بالبشر (المنشأة في عام 2014)، التي تتسق وزارة العدل وحقوق الإنسان عملها، والتي تضم مختلف الوزارات والشرطة الوطنية ومكتب المدعي العام، وتتعاون مع منظمات المجتمع المدني.
- 92- وتستند إجراءات الخطة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر إلى أربعة محاور هي: التوعية، والحماية، والملاحقة القضائية، والتعاون.
- 93- وانضمت أنغولا في عام 2018 إلى حملة القلب الأزرق التي أطلقها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة للتوعية بجريمة الاتجار بالبشر، وفي عام 2019 إلى قاعدة بيانات الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لجمع البيانات بشأن حالات الاتجار بالبشر. وصدر أكثر من 4 000 كتاب ومطوية بشأن الاتجار بالبشر.
- 94- ونُظمت أنشطة تدريبية لفائدة أكثر من 8 000 شخص، منهم أفراد الشرطة الوطنية، وموظفو قطاعات الصحة، والعدالة، والإعلام، والنقل، والشباب، وغيرها.
- 95- ولدى اللجنة قاعدة بيانات تضم 207 حالات تجري متابعتها منذ عام 2015⁽²⁹⁾.

خامساً - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

- 96- نصت خطط التنمية الوطنية للفترة 2018-2022 وللفترة 2023-2027 على تخصيص 20 في المائة من الميزانية العامة للدولة للقطاع الاجتماعي، وتجاوزت المخصصات هذه النسبة في عام 2023، حيث بلغت 30 في المائة.
- 97- وتجدر الإشارة أيضاً إلى وجود بنود أخرى في الميزانية بشأن الاستثمار في هذه القطاعات، مثل البند المتعلق بالخطة المتكاملة للتدخل على صعيد البلديات، والبند المتعلق بالخطة المتكاملة للتنمية المحلية ومكافحة الفقر، والبند المتعلق ببرنامج الاستثمارات العامة، وغيرها من المشاريع المنفذة مع شركاء دوليين، مثل البنك الدولي، ووكالات الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، وغيرها.

ألف - الحق في العمل وفي ظروف عمل مواتية (التوصية 144)

98- تشير التقديرات إلى أن نسبة العمال في القطاع غير الرسمي تبلغ 79,7 في المائة من إجمالي العمالة، تشكل منها الإناث 88,5 في المائة والذكور 70,8 في المائة. ولتحسين هذه المؤشرات، يجري تنفيذ برنامج إعادة هيكلة الاقتصاد غير الرسمي، الذي يشجع الانتقال من الاقتصاد غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي، واعتمدت أو نُفّحت قوانين شتى لهذا الغرض.

99- وحتى آب/أغسطس 2022، حصل على الترخيص الرسمي 246 189 مشروعاً. وفي عام 2023، أطلقت النسخة الثانية من برنامج إعادة هيكلة الاقتصاد غير الرسمي، وحصل على الترخيص الرسمي 224 مشروعاً متتاهي الصغر.

100- ووضِع النظام القانوني للحماية الاجتماعية الإجبارية للعاملين في قطاع الزراعة، وقطاع صيد الأسماك، والمشاريع الاقتصادية الصغيرة⁽³⁰⁾، الذي يتوخى بالأساس توسيع نطاق نظام الحماية الاجتماعية الإجبارية للعاملين لحساب الغير ليشمل قطاعات الأنشطة المحدودة المسؤولية، مثل قطاع الزراعة وقطاع صيد الأسماك.

101- وفي عام 2016، اعتمد النظام القانوني للحماية الاجتماعية للعمال المنزليين، الذي يعرّف العمال المنزليين ويحدد نسبة المساهمة في نظام الحماية الاجتماعية الإجبارية. ويتوخى هذا القانون انتشال آلاف المواطنين، ولا سيما النساء، من قطاع العمل غير الرسمي. وسُجل حتى الآن 11 375 شخصاً كمؤمّن عليهم و5 067 شخصاً كمساهمين.

باء - الحق في مستوى معيشي لائق (التوصيات من 144 إلى 164)

مكافحة الفقر

102- تشكل التنمية المستدامة ومكافحة الفقر أولويتين من أولويات السلطة التنفيذية. والتزمت أنغولا بأهداف التنمية المستدامة لعام 2030 وبخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063.

103- وفي إطار خطة التنمية الوطنية للفترة 2018-2022، اعتمد برنامج البلديات المتكامل للتنمية المحلية ومكافحة الفقر (2018-2022)، الذي يتوخى بالأساس المساهمة في الحد من الفقر وتعزيز التنمية البشرية والرفاه، من خلال تخصيص اعتمادات مالية شهرية لجميع البلديات.

104- واعتمدت اللوائح التنظيمية للسجل الاجتماعي الموحد لمواءمة البرامج والمشاريع الاجتماعية، مما سيساهم في إدارة الاستحقاقات الممنوحة للأشخاص والأسر الذين يعيشون حالة الضعف والفقر، ويجري العمل من أجل توسيع نطاق العمل الاجتماعي للبلديات.

105- ويجري تنفيذ برامج شتى، منها مشروع مساعدة الأسر الشديدة الضعف من خلال بطاقة الدعم الاجتماعي، وبرنامج تعزيز الحماية الاجتماعية (برنامج كويندا)، الذي يتوخى دعم 1 677 292 أسرة تعيش حالة الفقر والضعف، والذي استفادت منه بالفعل 1 061 798 أسرة.

106- وتتقدّ الخطة المتكاملة للتدخل على صعيد البلديات، التي تهدف إلى توفير الموارد لدعم التنمية والأنشطة الأساسية، مع إعطاء الأولوية للإجراءات ذات الطابع الاجتماعي، من أجل منع الهجرة الريفية، وتعزيز النمو الاقتصادي والاجتماعي والإقليمي في البلاد على نحو أكثر شمولاً. ومن المتوقع استرداد 2 000 مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في إطار مكافحة الفساد. ويجري بالفعل تنفيذ أكثر من 2 270 مشروعاً، في القطاع الاجتماعي بالأساس، مثل بناء وإعادة تأهيل المدارس والمستشفيات البلدية والمراكز الطبية (300).

السكن اللائق

- 107- اعتمدت السياسة الوطنية للإسكان، بغرض تحسين نوعية حياة السكان وتعزيز إمكانية حصولهم على السكن. وكننتيجة لذلك، جرى تسليم 17 786 مسكناً.
- 108- وفي إطار البرنامج الفرعي الوطني (الجاري تنفيذه)، بُني، من أصل 200 مسكن في كل بلدية، 24 800 مسكن في 135 بلدية (من أصل 164 بلدية في البلد).
- 109- أما بخصوص عمليات الإخلاء، فلا تُنفذ إلا وفق إجراءات قضائية أو إجراءات الإخلاء الإداري في حالة شغل مسكن بصفة غير قانونية. واعتمد القانون رقم 21/1، الصادر في 7 كانون الثاني/يناير، بشأن نزع الملكية، الذي يضع المبادئ والإجراءات المحددة لنزع الملكية لأسباب تتعلق بالمنفعة العامة. وتتخذ الحكومة دائماً إجراءات قبل تنفيذ أي مشروع قد يؤثر على السكان، وتُخطر مسبقاً الأسر والمجتمعات المحلية وجميع الأطراف المعنية.

كفالة الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي الأساسية

- 110- تُستثمر سنوياً موارد لتعزيز فرص الحصول على خدمات المياه، ولكن زيادة معدلات الاستفادة منها لا تزال تشكل تحدياً (56 في المائة حالياً). ومن المقرر خلال الفترة 2023-2027 ربط 1,4 مليون مسكن بشبكة المياه، مما سيوفر المياه لأكثر من 7 ملايين شخص، وسيرفع معدل الاستفادة من هذه الخدمة إلى 61 في المائة.
- 111- وتولي الدولة اهتماماً خاصاً لظاهرة الجفاف في جنوب أنغولا، وتحديداً في مقاطعات كوينيني، وويلا، ونامبيي، وكواندو كوبانغو، التي يبلغ عدد المتضررين من سكانها 1 340 781 نسمة. ومكّن برنامج المساعدة الطارئة، المنشأ في عام 2019، من إعادة تأهيل 114 مركزاً لتوزيع المياه من أصل 171 مركزاً، ومن بناء 54 مركزاً جديداً في مقاطعة ويدا و43 في مقاطعة نامبيي. وفي نيسان/أبريل 2022، افتتحت قناة كافو لنقل المياه من نهر كوينيني إلى 31 خزاناً على طول 165 كيلومتراً. ويجري تشييد ستة سدود وقنوات ضخمة.
- 112- كما يجري تنفيذ برنامج تعزيز القدرة على الصمود والأمن الغذائي والتغذوي في جنوب أنغولا بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي. وترتكز المشاريع على إتاحة إمكانية الحصول على المياه، وتعزيز الأمن الغذائي والتغذوي، وتشجيع مبادرات التحويل والتسويق الصغيرة.
- 113- وأحرز تقدم كبير خلال السنوات الأخيرة فيما يتعلق بخدمات الصرف الصحي. فجميع المراكز الحضرية المشيدة حديثاً مزودة بخدمات الصرف الصحي. وبالنظر إلى أن جزءاً كبيراً من السكان يقيم في المناطق شبه الحضرية، فإن التركيز ينصب على الخدمات وليس على البنية التحتية، مما سيفضي إلى نهج شامل لتوفير خدمات الصرف الصحي، وسيتيح إمكانية مواءمة حلول الصرف الصحي مع الخدمات الحضرية.

جيم- الحق في الصحة (التوصيات من 165 إلى 178)

- 114- النظام الصحي الوطني مجاني وشامل، وثمة أيضاً شبكة واسعة من الخدمات الخاصة وشبه الخاصة التي تدرج في إطار السياسة الوطنية للصحة، وكذلك في إطار إجراءات وزارة الصحة، التي يجري تنفيذها باستمرار من خلال خطة التنمية الوطنية المتعلقة بالصحة (2012-2025).
- 115- وفي عام 2017، كان لدى أنغولا 2 612 وحدة صحية، ارتفع عددها إلى 3 341 وحدة في عام 2023، أي بزيادة 729 وحدة صحية، تقدّم أساساً خدمات الرعاية الأولية، وذلك نتيجة لتنفيذ الخطة المتكاملة للتدخل على صعيد البلديات.

116- ويقترن توسيع الهياكل الأساسية الصحية بتخصيص موارد مالية سنوياً للبلديات من أجل توفير خدمات الرعاية الصحية الأولية، في سياق برنامج إتاحة خدمات الرعاية الصحية على صعيد البلديات، الذي يهدف إلى تحسين المعروض من الخدمات الجيدة النوعية لتعزيز الصحة، وخدمات الوقاية، وعلاج الأمراض الأكثر انتشاراً بين السكان، وبالتالي تقريب الخدمات من المجتمعات المحلية. وتتوافر في 60 في المائة من الوحدات الصحية الموجودة في البلديات الحزمة الأساسية من خدمات الرعاية الصحية والأدوية الأساسية، وهو ما يشكل زيادة مهمة بالمقارنة مع عام 2017، حيث كانت هذه النسبة تبلغ 30 في المائة. وبالإضافة إلى ذلك، تتلقى 80 في المائة من الوحدات الصحية، مقابل 40 في المائة في عام 2017، الأدوية الأساسية والأجهزة الطبية وغيرها من المنتجات الصحية الأساسية.

117- وخلال السنوات الخمس الأخيرة، جرى تعيين 41 093 موظفاً وإحاقهم أساساً بدوائر الرعاية الأولية، وهو ما يشكل زيادة نسبتها 40,5 في المائة.

118- ولتعزيز تدريب وتأهيل القوى العاملة، يجري تنفيذ خطة طموحة لتوفير التدريب المتخصص لما عدده 38 000 مهني.

119- وفيما يتعلق بتعزيز الرعاية الصحية، يجري تحسين الخدمات اللوجستية من خلال تجميع المشتريات، الذي مكّن من اقتناء الأدوية والمنتجات الطبية اللازمة لبرامج مكافحة الملاريا والسل وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، واللقاحات، وأدوية ارتفاع ضغط الدم، وأدوية السكري. وخلال الفترة 2017-2022، جرى اقتناء 900 طن من مواد السلامة البيولوجية، ومعدات المختبرات، والاختبارات، بالإضافة إلى أكثر من 15 000 مجموعة من الأدوية الأساسية للمراكز الصحية.

وفيات الأمهات والأطفال

120- أُطلقت في عام 2010 الحملة الوطنية لتسريع وتيرة تقليص معدل وفيات الأمهات والأطفال، وأُنشئت في عام 2012 اللجنة الوطنية لرصد ومنع وفيات الأمهات والموليد والأطفال. وفي الوقت الراهن، يقيّد بالبروتوكولات ذات الصلة أكثر من 700 وحدة صحية توفر خدمات الصحة الجنسية والإنجابية.

121- ونظمت وزارة الصحة، ووزارة التعليم، ووزارة العمل الاجتماعي والأسرة والنهوض بالمرأة دورات لتدريب أكثر من 3 450 قابلة تقليدية، وتوعية 3 450 شاباً بالقضايا الجنسانية، وبحمل المراهقات، ووفيات الأمهات والموليد.

122- ويشمل تنفيذ الحزمة المتكاملة من خدمات الرعاية الصحية للأم والطفل تنظيم الأسرة، واستشارات ما قبل الولادة، والتطعيم، والرعاية خلال الولادة، واستشارات ما بعد الولادة، ورعاية الموليد، ورعاية الأم والمولود في حالات الولادة الطارئة، ومتابعة نمو الطفل ونمائه، مما ساهم في تقليص معدلات وفيات الأمهات والأطفال.

123- وفيما يتعلق بالصحة الجنسية والإنجابية، ثمة خطة استراتيجية تهدف إلى توعية المراهقين، بمن فيهم ذوو العاهات، بالخدمات المتاحة في هذا المجال. واعتمدت استراتيجية العمل الشاملة المتعلقة بصحة المراهقين والشباب بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسف، ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، ووزارة التعليم، ووزارة العمل الاجتماعي والأسرة والنهوض بالمرأة، ووسائل الإعلام.

124- وخلال الفترة الممتدة بين عامي 2017 و2022، ارتفع متوسط العمر المتوقع من 58 إلى 62 سنة؛ وانخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة من 167 إلى 75، ومعدل وفيات الأطفال الذين لم يتموا سنة واحدة من العمر من 102 إلى 50 لكل 1 000 مولود حي؛ وانخفض معدل وفيات الأمهات من 274 إلى 222 لكل 100 000 مولود حي. وارتفعت نسبة الاستفادة من خدمات الرعاية الصحية الأولية من 25 في المائة إلى 70 في المائة، وزاد عدد الأطباء لكل 10 000 نسمة من 0,28 إلى 2,4. وتُبين هذه المؤشرات تحسناً كبيراً في خدمات الرعاية الصحية، وصحة الأم والطفل، والتغذية، ومكافحة الأمراض المتوطنة الرئيسية.

125- وفيما يتعلق بقوانين الإجهاض، يشدد قانون العقوبات الأنغولي على حماية الحق في الحياة، ولكنه ينص على استثناءات لجريمة الإجهاض، وفقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وجررت مناقشة موضوع الإجهاض على نطاق واسع خلال المشاورات العامة بشأن وضع قانون العقوبات الأنغولي، واعتُبر الإجهاض في نهاية المطاف جريمة، ولا سيما بعد مرور 16 أسبوعاً على الحمل (المادة 154). ولحماية حق الجنين في الحياة، تتراوح العقوبة على هذه الجريمة بين سنتين و8 سنوات سجنًا، ولكن المادة 156 تنص على ثلاث حالات استثنائية يجوز فيها الإجهاض، شريطة أن تطلبه أو توافق عليه المرأة الحامل، وهي: عندما تكون حياة المرأة الحامل في خطر، أو عندما يتعذر بقاء الجنين حياً، أو عندما ينجم الحمل عن جريمة.

دال- الحق في التعليم (التوصيات من 179 إلى 197)

126- الحق في التعليم مكرس في دستور جمهورية أنغولا (المادة 79) وفي القانون الأساسي لنظام التعليم والتدريس⁽³¹⁾، الذي يكفل حصول الجميع على التعليم الابتدائي/الأساسي بالمجان. وتعتبر خطة التنمية الوطنية التعليم أحد المجالات ذات الأولوية لتنمية البلاد. أما بخصوص الميزانية، فقد زادت الموارد المخصصة لقطاع التعليم خلال السنوات الأخيرة، رغم الأزمة المالية العالمية.

127- وزاد عدد الهياكل الأساسية المدرسية بشكل كبير في السنوات الأخيرة. وخلال الفترة الممتدة بين عامي 2018 و2023، شُيدت 772 مدرسة وأُعيد تأهيل 313 مدرسة، أي ما مجموعه 9 464 قاعة دراسية، بُنيت 7 171 قاعة منها وأُعيد تأهيل 2 293.

128- ولتعزيز نظام التعليم، يجري تنفيذ مشاريع وبرامج شتى، منها: برنامج "كلنا متحدون من أجل الطفولة المبكرة"، وبرنامج "تمكين المراهقين وكفالة التعليم للجميع"، و"برنامج المنح الدراسية"، الذي يهدف إلى تشجيع التلاميذ، ولا سيما الفتيات/المراهقات، على إتمام السلك الأول من التعليم الثانوي، من خلال تقديم منحة دراسية سنوية سيستفيد منها خلال السنوات المقبلة 900 000 تلميذ، 630 000 منهم إناث.

129- وانخفض عدد الأطفال غير الملحقين بنظام التعليم بنسبة 40 في المائة. ولتقليل معدلات الانقطاع عن الدراسة، يُنفذ برنامج الوجبات الخفيفة المدرسية، الذي تتكلف به حالياً إدارات البلديات، والذي يستفيد منه 27,3 في المائة من التلاميذ المسجلين في مرحلة التعليم الابتدائي.

130- وزاد عدد المدرسين على نحو كبير في السنوات الأخيرة بفضل الامتحانات التنافسية العامة، وبلغ حالياً 220 000 مدرس.

131- أما بخصوص التعليم العالي، فقد ارتفع عدد الطلاب المسجلين في مرحلة البكالوريوس من 261 214 طالباً في عام 2018 إلى 332 649 خلال الموسم الدراسي 2023/2024 (13,50 في المائة منهم إناث).

132- وخلال السنوات الأخيرة، اعتمدت تدابير تشريعية وبرامج وسياسات واستراتيجيات لكفالة التمتع الكامل بالحق في التعليم، تجدر الإشارة منها إلى ما يلي: خطة تسريع وتيرة إجراءات تعزيز برامج محو الأمية وتعليم الشباب؛ وبرنامج مواءمة المناهج الدراسية (2018-2025)، الذي مكن من إدراج اللغات الوطنية في المناهج الدراسية لنظام التعليم؛ والاستراتيجية الوطنية لتوفير التعليم للسكان الرحل والأقليات الإثنية في أنغولا؛ ومشروع تعليم المراهقات، وغيرها.

133- وللحيلولة دون استبعاد الفتيات من نظام التعليم وتحسين مستوى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، أنشأت وزارة التعليم لجنة التنسيق المعنية بحقوق الإنسان. وانطلاقاً من هذا المنظور، يتوخى تمكين الفتيات/المراهقات المنتمدسات، وتشجيع الالتحاق بالمدارس ومواصلة الدراسة، وإنقاذ الأمهات المراهقات،

وتوعية الآباء والمجتمعات المحلية (بما في ذلك القادة التقليديون) من أجل تغيير المواقف تجاه زواج الأطفال والزواج القسري. كما أُدرجت مادة التربية الجنسية في المناهج الدراسية للتعليم الابتدائي والثانوي.

محو الأمية

134- لخفض معدلات الأمية، يجري، بالتعاون مع كيانات عامة وشركات خاصة، تنفيذ خطة تسريع وتيرة إجراءات تعزيز برامج محو الأمية لدى البالغين. ويُنفذ كذلك برنامج محو الأمية بين الأحداث والبالغين وتعليمهم، الذي تشكل النساء والمراهقات معظم المستفيدين منه (70 في المائة).

135- ولمكافحة الأمية بين النساء، وسّعت وزارة التعليم نطاق برنامج "الفرصة الثانية" ليشملهن.

التثقيف في مجال حقوق الإنسان

136- تتمثل إحدى ركائز الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان في تعزيز ثقافة حقوق الإنسان، استناداً إلى اتفاقات وبروتوكولات مع المؤسسات التعليمية بجميع مستوياتها، ويشمل ذلك قطاعات شتى، منها قطاع الصحة. ويجري إعداد السياسة الوطنية للتثقيف في مجال حقوق الإنسان.

137- وأدرجت حقوق الإنسان في المناهج الدراسية ابتداء من السلك الأول من التعليم، وتحديداً في مادة التربية الأخلاقية والمدنية.

138- ووقّعت وزارة العدل وحقوق الإنسان على اتفاقات مع 15 مؤسسة للتعليم العالي لإدماج مادة حقوق الإنسان في مختلف الدورات الدراسية. وتوجد حالياً أربع جامعات تمنح شهادة الماجستير في حقوق الإنسان (أونيبلاس، ولوسيدا، وكاتوليك، وميتوديستا).

سادساً- حقوق أشخاص محددين أو فئات محددة

ألف- النساء (التوصيات من 198 إلى 235)

139- أحرزت أنغولا تقدماً في إعمال حقوق المرأة ومبدأ المساواة بين الجنسين، وهو ما يؤكد من جديد اعتراف الدولة بمسؤوليتها عن اعتماد وتنفيذ سياسات لها أثر في تعزيز تكافؤ فرص المرأة والرجل في جميع مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

140- وتتص خطة التنمية الوطنية على إجراءات محددة لفائدة المرأة، بهدف تعزيز تكافؤ الفرص وإعطاء قيمة لدور المرأة داخل الأسرة والمجتمع وفي المجال السياسي والاقتصادي ومجال الأعمال التجارية، وبغية كفاءة التمكين المستدام للشابات والنساء في المناطق الريفية.

141- وأدمجت "الميزانية المراعية للاعتبارات الجنسانية" في قواعد الميزنة بموجب المرسوم الرئاسي رقم 21/195، وهو ما يشكل فرصة مهمة لتعزيز مشاركة الجنسين وإدماج المنظور الجنساني في إدارة المالية العامة.

مكافحة العنف العائلي

142- يجري تنقيح القانون رقم 11/25، الصادر في 14 تموز/يوليه، أي قانون مكافحة العنف العائلي، استناداً إلى مشاورة عامة واسعة النطاق. ويعزز اعتماد قانون العقوبات الأنغولي المساءلة، بتضمينه أحكاماً قانونية أوسع نطاقاً وأكثر تحديداً، وبتشديد العقوبات على جرائم العنف، مثل التمييز، والاعتداء الجنسي، والاستغلال الجنسي عن طريق الخداع، في جملة جرائم أخرى.

143- وكنتيجة للحملات الإعلامية والتوعوية، ارتفع عدد الشكاوى ذات الصلة خلال السنوات الأخيرة⁽³²⁾.

144- وللد من العنف الجنساني وحماية ضحاياه، أطلقت خدمة الخط الساخن المجاني للإبلاغ 15020، بالإضافة إلى الخط 111 التابع لمركز الأمن العام المتكامل، والخط 15015 - نداء استغاثة الأطفال، الذي استُحدث للإبلاغ عن حالات العنف ضد الأطفال. وعلاوة على ذلك، تتلقى إدارات محددة تابعة للشرطة الوطنية ومراكز الإرشاد الأسري على صعيد البلديات والمقاطعات الشكاوى مباشرة بشأن الحالات المحتملة.

145- ومن السبل الأخرى المتاحة منصة البيانات والمعلومات المتعلقة بالعنف العائلي⁽³³⁾، التي تيسر جمع المعلومات عن حالات العنف ومعالجتها ومتابعتها.

146- وينص قانون مكافحة العنف العائلي على الاعتراف بصفة الضحية، كتدبير للحماية يكفل إمكانية اللجوء إلى مراكز الإيواء، والحصول على معاملة تفضيلية من جانب السلطات المختصة في جمع الأدلة، وعلى الرعاية المجانية في المؤسسات العامة أو الخاصة، وإصدار إعلان صفة ضحية العنف العائلي، وحماية الضحية وأفراد أسرتها وأقربها، كلما رأت السلطات المختصة أنها تواجه تهديداً أو خطراً. وبالإضافة إلى ذلك، تشمل خطة التنمية الوطنية برنامج دعم ضحايا العنف وحمياتهم.

المشاركة في الحياة العامة

147- رغم التحديات القائمة، فقد أحرز تقدم كبير في زيادة مستوى مشاركة المرأة في مناصب صنع القرار خلال السنوات الأخيرة. ولأول مرة في تاريخ أنغولا، تشغل نساء مناصب ذات أهمية كبيرة، هي: منصب نائب رئيس الجمهورية، ومنصب رئيس الجمعية الوطنية، ومنصب رئيس المحكمة الدستورية. وتشغل امرأة منصب أمين المظالم. وتتولى نساء منصب نائب الرئيس في مكتب المدعي العام وفي المحكمة العليا وديوان المحاسبة. وخلال الدورة التشريعية الحالية، يضم مجلس النواب أكبر عدد من النساء في تاريخ أنغولا (37,7 في المائة). وقدم الحزب الذي فاز في الانتخابات، وهو الحركة الشعبية لتحرير أنغولا، قائمة متكافئة من المترشحين تشكل النساء 50 في المائة منهم، أي أكثر من الحصة المنصوص عليها في قانون الأحزاب السياسية، وهي 30 في المائة⁽³⁴⁾.

148- وحتى آذار/مارس 2024، بلغت نسبة النساء العاملات في البلد 59,3 في المائة، وهي أقل من نسبة الرجال التي بلغت 62,1 في المائة.

تدابير مكافحة الصور النمطية والممارسات الضارة

149- نحن ملتزمون تماماً بالقضاء على الممارسات الضارة والصور النمطية، مثل الزواج والحمل المبكرين، وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، والاتهام بممارسة السحر، وغيرها من الممارسات التي يحظرها قانون الأسرة وقانون مكافحة العنف العائلي. ولمنع هذا النوع من الممارسات التقليدية، يجري تنفيذ الحملة الوطنية "كلنا ضد الحمل والزواج المبكرين".

150- أما بخصوص ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، فثمة دراسات تبين أنها ليست من العادات الثقافية الأنغولية. ورغم ذلك، يجري تعزيز تدابير منع الممارسات التي تنتهك سلامة الفتيات والنساء البدنية والجنسية والنفسية وحقهن في الحياة، بالنظر إلى تدفقات الهجرة في المنطقة. وعلاوة على ذلك، ينص قانون العقوبات الأنغولي (المادة 160) على عقوبات على هذه الممارسات، تتراوح بين سنتين وعشر سنوات سجنًا.

151- ويحظر قانون الدعاية⁽³⁵⁾ أي نوع من الدعاية للمواد الإباحية، والإعلانات التي تربط صورة المرأة بسلوكات نمطية أو تمييزية أو مهينة، أو التي تتنافى مع الآداب العامة والأخلاق الحميدة.

152- وفي إطار برنامج "العمل الاجتماعي وتقدير الأسرة" ومشروع "منتديات القيم"، نُظمت، خلال الفترة الممتدة بين عامي 2021 و2023، أنشطة للتوعية شارك فيها 811 41 شخصاً (58 في المائة منهم نساء).

المرأة في المناطق الريفية

153- تتضمن خطة التنمية الوطنية إجراءات هدفها تهيئة الظروف المواتية للمرأة في المناطق الريفية استناداً إلى نتائج المنتدى الوطني للإصغاء إلى المرأة الريفية (2014)، وتشمل البرنامج الوطني لدعم المرأة الريفية، الذي يشجع النساء على الحصول على سندات ملكية أراضيهن.

باء - الأطفال (التوصيات من 236 إلى 259)

154- في إطار تنفيذ الدولة التزاماتها تجاه الأطفال البالغ عددها 11 التزاماً، بذلت جهوداً شاقة لحمايتهم، من خلال المعهد الوطني لشؤون الطفل وبرنامج حماية حقوق الطفل وتعزيزها.

155- وتُكفل مشاركة الأطفال من خلال منتديات الطفل في المدارس ومراكز الإيواء والمجمعات المحلية، وكذلك من خلال الملتقيات والتجمعات. وأعيد تفعيل برلمان الطفل، حيث يتناقش الأطفال فيما بينهم ويستفسرون ممثلي المؤسسات الحكومية عن مختلف القضايا، وهو ما أتاح إمكانية استقصاء آرائهم في جميع أنحاء البلد وأخذها في الاعتبار.

تنقيح قانون الأسرة

156- الحد الأدنى القانوني لسن الزواج هو 18 سنة. ويجوز، استثناءً، الإذن بزواج الفتى البالغ من العمر 16 سنة والفتاة البالغة من العمر 15 سنة، إذا تبين أن الزواج هو الحل الأمثل بعد إجراء دراسة لظروف الحالة المعنية ومع مراعاة مصلحة القاصر المعني. ويجب أن يوافق على هذا الزواج الوالدان أو الأوصياء أو المحكمة. ويوجد هذا المعيار قيد التنقيح. وسجّلت أنغولا حالات رسمية قليلة من زواج الأطفال خلال الفترة الممتدة بين عامي 2017 و2021؛ حالة واحدة في مالانجي، وحالة واحدة في لواندا سول، وخمس حالات في بنغويلا، وأربع حالات في ناميبيا، وخمس حالات في لواندا.

الحماية من العنف والعقوبة البدنية

157- حماية الطفل من العنف مبدأ منصوص عليه في المادة 80 من دستور جمهورية أنغولا، وفي قانون حماية الطفل وكفالة نمائه الشامل، وقانون العقوبات الأنغولي، الذي يجرم المساس بسلامة الطفل البدنية والنفسية وينص على عقوبات تتراوح بين سنتين وست سنوات سجنًا في حالة إساءة معاملته، وهي عقوبات يجوز تشديدها وفقاً لأحكام جنائية أخرى.

158- وفي عام 2021، اعتُمدت الهياكل التنظيمية والإجراءات الموحدة لرعاية الأطفال ضحايا العنف.

159- ويدير المعهد الوطني لشؤون الطفل خط الإبلاغ 15015، الذي يقدم خدمة سرية ومجانية من دون كشف هوية المبلّغ، والذي يمكن أن يستخدمه أي شخص لديه علم بوقوع انتهاك لحقوق الطفل.

160- وأكثر حالات العنف ضد الأطفال شيوعاً هي التخلي الأسري، وعمل الأطفال، والعنف البدني، والعنف الجنسي. وأقلها شيوعاً هي الاتجار بالبشر، والاختطاف، والإهمال⁽³⁶⁾.

161- وفي إطار الحملة الوطنية لمنع ومكافحة العنف الجنسي ضد الأطفال، جرت توعية 2 075 213 شخصاً بهذه المسألة خلال الفترة الممتدة بين آذار/مارس 2021 وآذار/مارس 2022.

تدابير القضاء على عمل الأطفال

- 162- وفقاً للدراسة الاستقصائية المتعددة المؤشرات المتعلقة بالصحة للفترة 2015-2016، بلغت نسبة الأطفال العاملين 23 في المائة.
- 163- ولمكافحة هذه الممارسة، اعتمدت خطة العمل الوطنية للقضاء على عمل الأطفال (2021-2025)، التي تتوخى اتخاذ تدابير فعالة وفورية ومتكاملة للقضاء على عمل الأطفال.
- 164- وتعمل لجنة متابعة تنفيذ هذه الخطة وشركاؤها من أجل تقليص عدد حالات عمل الأطفال على الصعيد الوطني من خلال أنشطة توعوية، وحملات إعلامية، ومتابعة الحالات، وحماية الضحايا. وثمة أمانات معنية بهذه المسألة في مقاطعات كوانزا سول، وكوانزا نورتي، ووامبو، ونامبيي، وويجي.
- 165- ويحظر القانون ويجرم تجنيد الأطفال دون سن الثامنة عشرة في النزاعات المسلحة من قبل الجماعات غير التابعة للدولة.

جيم- الأشخاص ذوو الإعاقة (التوصيتان 263 و264)

- 166- تعززت خلال السنوات الأخيرة التدابير الرامية إلى القضاء على التمييز ضد الأطفال ذوي الإعاقة وإلى ضمان حصولهم على خدمات الرعاية الصحية والتعليم وغيرها، ومن هذه التدابير على سبيل المثال: القانون المتعلق بإمكانية الوصول، والسياسة الوطنية المتعلقة بتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة لأغراض الإدماج المدرسي.
- 167- وكفلت وزارة التعليم، من خلال المعهد الوطني لتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة، تسجيل 44 919 تلميذاً من الأشخاص ذوي الإعاقة في مدارس التعليم الابتدائي والثانوي خلال الموسم الدراسي 2023-2024. وتوجد 1 644 مدرسة شاملة للجميع، تضم 292 قاعة دراسية مزودة بموارد متعددة الوظائف. وبالإضافة إلى ذلك، استفادت من مشاريع محو الأمية 25 امرأة وطفلة من ذوات الإعاقة البدنية والذهنية.
- 168- ومن الإجراءات الأخرى ذات الصلة الرامية إلى تعزيز فرص التحاق الأطفال ذوي الإعاقة بالتعليم ما يلي: إقامة شراكات مع رابطات الأشخاص ذوي الإعاقة والرابطات العاملة من أجلهم في مجالي التعليم والتدريب المستمر للمدرسين؛ وتدريب 150 مدرساً (100 على لغة الإشارة و50 على طريقة برايل)؛ وتنظيم دورة دراسية بشأن الصحة الجنسية والإنجابية لفائدة 60 طفلة من ذوات الإعاقة السمعية في خمس مقاطعات؛ وإصدار 60 كتيباً ومطويةً منها كُتِبَ الأم والطفل بطريقة برايل؛ وطبع 5 000 نسخة من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- 169- ومن أجل تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وحمايتهم، اعتمدت خطة إدماج ودعم الأشخاص ذوي الإعاقة للفترة 2023-2027⁽³⁷⁾، وخطة دعم وحماية الأشخاص ذوي المهق للفترة 2023-2027⁽³⁸⁾.

دال- الأقليات الإثنية واللغوية (التوصيات من 261 إلى 263)

- 170- تكفل السلطة التنفيذية حماية الأقليات الإثنية والثقافية من خلال برامج شتى. فقد أنشئت، في عام 2018، المديرية الوطنية للمجتمعات المحلية ومؤسسات السلطات التقليدية التابعة لوزارة الثقافة والسياحة، بغرض تنسيق السياسات العامة المتعلقة بالأقليات. ويوجد قيد الاعتماد مقترح قانون بشأن اللغات الأنتغولية.

171- وتتص خطة التنمية الوطنية على الإجراءات التالية ذات الأولوية في مجال السياسة الثقافية: دعم المجتمعات التقليدية، ولا سيما مجتمعات خويسان والأقليات الإثنية في مقاطعات ناميبيا، وويلا، وكواندو كوبانغو؛ وبرنامج دراسة حالة المجتمعات التقليدية ودعمها، الذي يتوخى إعداد دراسة متكاملة عن الجماعات الإثنية واللغوية.

172- وتُخصص الميزانية العامة للدولة موارد مالية محددة لدراسة حالة المجتمعات التقليدية ودعمها، ولا سيما مجتمعات خويسان وغيرها من الأقليات.

173- أما بخصوص الاعتراف للأقليات بملكية الأراضي واستخدامها، فتحترم الدولة وتحمي حقوق المجتمعات الريفية المرتبطة بملكية أراضيها، وفقاً لقانون الأراضي. وتجدر الإشارة إلى أن ضمان حماية الأقليات لا يعني إجبارها على الاستقرار، رغم أهمية تأكيد ضرورة الاعتراف للمجتمعات الريفية بحقوقها في حيازة أراضيها وشغلها واستخدامها.

هاء - المهاجرون واللاجئون وملتمسو اللجوء والنازحون (التوصيات من 265 إلى 270)

174- يحظى المهاجرون واللاجئون وملتمسو اللجوء بمعاملة تحفظ كرامتهم وتراعي حقوقهم. وبالإضافة إلى ذلك، تعززت أنشطة التدريب بشأن القواعد الأساسية لحقوق الإنسان لفائدة العاملين في المناطق الحدودية من أفراد الشرطة، وممثلي هيئات إنفاذ القانون، والسلطات التقليدية.

175- وينظم إجراءات إعادة اللاجئين إلى أوطانهم النظام القانوني لشؤون اللاجئين⁽³⁹⁾، الذي يحدد المبادئ والإجراءات المتعلقة بمعاملة اللاجئين وملتمسي اللجوء، ويكفل حماية حقوقهم وفقاً للاتفاقيات الدولية، ومنها اتفاقية جنيف لعام 1951، واتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لعام 1969.

176- وينص القانون على معاملة اللاجئين بأفضل طريقة منصوص عليها في التشريعات الوطنية والمعاهدات الدولية التي انضمت إليها أنغولا، وعلى احترام مبدأ عدم الإعادة القسرية.

177- وفي الوقت الراهن، تضم سجلات المجلس الوطني لشؤون اللاجئين 659 52 شخصاً من جنسيات مختلفة، مسجلين باعتبارهم مشمولين بالحماية الدولية: 171 16 لاجئاً، و133 30 ملتمساً للجوء، و335 6 لاجئاً على أساس مبدئي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، و209 1 منهم ذكور، و295 1 إناث، و851 3 أطفال، يعيشون في مخيم لوفوا (لوندا نورتي)، في انتظار العودة الطوعية إلى وطنهم.

178- ومنذ تموز/يوليه 2023، بدأت عملية التسجيل البيومتري للاجئين وملتمسي اللجوء، بمشاركة مجتمعات اللاجئين والمنظمات غير الحكومية ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين.

179- ويجري تسجيل ولادات الأجانب، ولكن ذلك لا يعني منحهم الجنسية الأنغولية، وإنما يبسر لهم إمكانية الاستفادة من خدمات منها الصحة والتعليم. وبالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة، توفر الحكومة الحماية للقاصرين من أبناء اللاجئين الوافدين من منطقة كاساي (جمهورية الكونغو الديمقراطية)، حيث تسجلهم لأغراض الاستفادة من خدمات التعليم والرعاية الصحية. ومنذ عام 2019، التحق بالمدارس 3 273 طفلاً ومرافقاً (1 592 منهم إناث).

180- ولتجنب خطر انعدام الجنسية، تسجل أنغولا مواطنيها الموجودين في الخارج، ومعظمهم لاجئون سابقون في ناميبيا، وجنوب أفريقيا، وزامبيا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والكونغو برازافيل.

181- وتنفذ جميع عمليات مراقبة مدى شرعية إقامة الأجانب في إطار الاحترام الصارم للكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان.

سابعاً - التوصيات التي أحاطت بها أنغولا علماً

- 182- أحاطت أنغولا علماً بما عدده 11 توصية:
- (أ) إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس (التوصيات 49، و52، و55، و61).
- (ب) توجيه دعوة مفتوحة إلى جميع المقررين الخاصين لزيارة أنغولا (التوصيتان 26 و28).
- (ج) الانضمام إلى المبادرة الخاصة بشفافية الصناعات الاستخراجية (التوصية 78).
- (د) التصديق على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (التوصيات 18، و19، و20، و21).
- 183- ورغم إحاطة أنغولا علماً بالتوصية المتعلقة بالانضمام إلى المبادرة الخاصة بشفافية الصناعات الاستخراجية، فقد انضمت إليها وقدمت بالفعل التقرير الأولي ذي الصلة في عام 2023.
- 184- أما بخصوص توجيه دعوات إلى آليات حقوق الإنسان، فقد زار أنغولا خلال الفترة المشمولة بهذه الجولة من الاستعراض المقررون التاليون: المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين، والمقررة الخاصة المعنية بالقضاء على التمييز ضد الأشخاص المصابين بالجذام، والمقرر الخاص المعني بآثار الديون الخارجية. ووُجّهت بالفعل دعوة إلى الخبرة المستقلة المعنية بتمتع الأشخاص ذوي المهق بحقوق الإنسان وإلى الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري (انظر الفقرة 11).

ثامناً - حالة تنفيذ الالتزامات الطوعية

- 185- بمناسبة الاحتفال بالذكرى الخامسة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، قدمت أنغولا التزاماتها الطوعية، وتجدر الإشارة إلى أنها توجد كلها قيد التنفيذ:
- (أ) تقديم التقارير (اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية مناهضة التعذيب).
- (ب) توجيه دعوة إلى الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري.
- (ج) مباشرة إجراءات التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، التي جرى التوقيع عليها.
- (د) مباشرة إجراءات اعتماد الخطة الوطنية للتربية على ثقافة حقوق الإنسان، كخطة ملحقة بالاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، بعد التماس مساهمات منظمات المجتمع المدني على نحو شامل.

تاسعاً - التحديات والآفاق المستقبلية

- 186- تتمثل التحديات الرئيسية المطروحة خلال الفترة المشمولة بهذه الجولة من الاستعراض فيما يلي:
- (أ) تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان والاستراتيجيات ذات الصلة.
- (ب) التصديق على الاتفاقيات التي سبق التوقيع عليها وإعداد التقارير ذات الصلة.
- (ج) مواصلة العمل من أجل تحسين حالة حقوق الإنسان. ويمكننا الاعتماد في هذه المهمة على شركائنا التقليديين الثنائيين والمتعددي الأطراف تبعاً لكل توصية.

Notes

- ¹ Creada por la Resolución del Consejo de Ministros n° 121/09, de 26 de diciembre y actualizada por el Despacho Presidencial n° 29/14, de 26 de marzo.
- ² *Provedor da Justiça* en portugués.
- ³ Puede ser consultado en el site del Ministerio de la Justicia y los Derechos Humanos (<http://www.servicos.minjusdh.gov.ao>).
- ⁴ Realizado el 10 de noviembre de 2020, con la participación de más de 100 personas en formato híbrido (presencial y on line), representantes de diferentes instituciones públicas y de OSC.
- ⁵ Resolución de la Asamblea Nacional (AN) n° 38/19 de 16 de julio.
- ⁶ Resolución de la Asamblea Nacional n° 26-B/91, de 27 de diciembre.
- ⁷ Resolución de la Asamblea Nacional n° 35/19, de 9 de julio.
- ⁸ Artículo 26° de la CRA.
- ⁹ Ver párrafos 184 de este Informe.
- ¹⁰ Decreto Presidencial n° . 239/21 de 29 de septiembre.
- ¹¹ Decreto Presidencial n.º 225/23 de 30 de noviembre.
- ¹² Actualizada por el Despacho Presidencial n° 130/24, de 11 de noviembre.
- ¹³ En 2021 hubo una Revisión Constitucional (Ley n° 18/21, de 16 de agosto, Ley de Revisión Constitucional), que, entre otras alteraciones, revocó el artículo 192° relativo al Defensor del Pueblo y colocó en vigor el artículo 212-A.
- ¹⁴ Ver gráfico 1 en el Anexo II.
- ¹⁵ Informes disponibles en el site: <https://provedordejustica.ao>.
- ¹⁶ Informaciones específicas sobre los casos pueden ser consultadas en los informes periódicos de Angola sobre la implementación de la CEDAW (https://tbinternet.ohchr.org/_layouts/15/treatybodyexternal/Download.aspx?symbolno=CEDAW%2FC%2FAGO%2F8&Lang=en), de la Convención sobre los Derechos de las Personas con Discapacidad (https://tbinternet.ohchr.org/_layouts/15/treatybodyexternal/Download.aspx?symbolno=CRPD%2FC%2FAGO%2F1&Lang=en) y sobre el Protocolo Adicional a la Carta Africana de los Derechos Humanos y de los Pueblos sobre los Derechos de las Mujeres en África (<https://achpr.au.int/en/taxonomy/term/190>).
- ¹⁷ Para más informaciones, ver Informe Inicial de Implementación de la CAT presentado por Angola: https://tbinternet.ohchr.org/_layouts/15/treatybodyexternal/Download.aspx?symbolno=CAT%2FC%2FAGO%2F1&Lang=en.
- ¹⁸ Decreto Presidencial n° 38/14, de 19 de febrero.
- ¹⁹ Decreto Presidencial n° 81/20, de 25 de marzo.
- ²⁰ Decreto Ejecutivo n° 230/14, de 27 de junio y su Reglamento n° 244/14, de 4 de julio.
- ²¹ Ley n.º 12/16, de 12 de agosto.
- ²² Decreto Presidencial n° 169/24, de 19 de julio.
- ²³ Ver Gráfico 2, anexo II.
- ²⁴ Ver Gráfico 3, anexo II.
- ²⁵ Decreto Presidencial n° 235/19 de 22 de julio.
- ²⁶ Decreto Presidencial n° 31/20, de 14 de febrero.
- ²⁷ Decreto Ejecutivo Conjunto n° 455/21, de 2 de septiembre, MiNINT, MINJUSDH, Ministerio de la Salud, Ministerio de Educación y Ministerio de la Acción Social, Familia y Promoción de la Mujer.
- ²⁸ Decreto Ejecutivo n° 179/22 de 1 de abril.
- ²⁹ Ver gráfico 4, anexo II.
- ³⁰ Decreto Presidencial n° 295/20, de 18 de noviembre.
- ³¹ Ley n° 17/16, de 7 de octubre.
- ³² Ver Gráfico 5, Anexo II.
- ³³ <http://violenciadomestica.ao>.
- ³⁴ Ver Tabla 1, anexo II.
- ³⁵ Ley n° 9/17, de 13 de marzo.
- ³⁶ Ver datos en Gráfico 7, Anexo II.
- ³⁷ Decreto Presidencial n° 217/23, de 31 de octubre.
- ³⁸ Decreto Presidencial n° 193/23, de 9 de octubre.
- ³⁹ Ley n.º 10/15, de 17 de junio.